

عقوبة السجن في الشريعة الإسلامية

أ. د. محمد عبد الهادي سراج (*)

١ - تقديم :

يتنادى الناس في العالم الإسلامي للعودة إلى أحكام الشريعة الإسلامية . وفي هذا السبيل تشتد الدعوات إلى إعادة صياغة القوانين الحالية لتنقيتها مما يخالف أحكام هذه الشريعة . والواقع أن خروج قوانين العالم الإسلامي من أزمة التبعية للتشريعات الغربية لن يتحقق على نحو كامل إلا بذلك . غير أنه يتحتم على المشتغلين بالدراسات الفقهية والقانونية العمل على استكشاف بعض السبل الأخرى التي تيسر - في الظروف الراهنة - اقتراب القانونيين من التراث الفقهي الإسلامي وإعمالهم للأحكام الفقهية عن طريق استعمال حقهم في تفسير المواد القانونية القائمة ووقوفهم على معانيها المحتملة . ذلك أن العمل القانوني يشبه جبلا من الجليد لا يبدو منه سوى عشرة . وهذا العشر يقابل مواد القانون المدونة على حين يقابل ضمير القاضي ووعيه وثقافته وروحه الجانب الأعظم المغمور تحت سطح الماء من هذا الجبل . بذلك يستطيع القاضي المسلم ووكيل النيابة والمحامي الإسهام في إحداث التغيير المنشود بيسر وسهولة - في ظل الوضع القانوني القائم - إذا تسلح بالمعرفة الفقهية المناسبة وآمن بوجود الامتثال لأحكام الله عز وجل .

وهذا المقال موجه إلى هؤلاء المشتغلين بالعمل القانوني من جهة وإلى طلاب الدراسات الفقهية كذلك لبيان أحكام عقوبة السجن من حيث المشروعية والهدف ومن حيث أنواع هذه العقوبة وما يجب شرعاً في معاملة المسجون مع المقارنة بين أحكام الشريعة والقانون كلما كان ذلك ضرورياً . وإنما اخترت هذه العقوبة دون غيرها لظني أن عيوب التطبيق الجنائي في البلاد الإسلامية في الوقت الحاضر تدور حول سوء استعمال السلطة لهذه العقوبة وسوء معاملة المسجونين على نحو يخالف أحكام الشريعة الإسلامية . وفضلا عن الحرمة الدينية لهذه الممارسات السيئة ، فإن الكف عنها وتطوير القانون الجنائي المطبق حالياً ليتفق مع الأخلاق والمبادئ الإسلامية شرط أساسي لبناء العالم الإسلامي حضارته ولتتبعها مكانته اللائقة به .

٢ - النظام العقابي في الشريعة :

يقوم النظام الجنائي في الشريعة على التفريق بين عقوبات الحدود والقصاص والتعزير ، وتعرف الجريمة لذلك بأنها كل فعل نهى عنه الشارع بحد أو قصاص أو تعزير . وتتنوع العقوبات إلى القتل والجلد والنفي والسجن وتغريم المال والقطع . وأهم المبادئ التي تحكم هذا النظام - طبقاً لما جاءت به نصوص القرآن الكريم والسنة النبوية - موجزة فيما يلي :

(أ) براءة المتهم قبل ثبوت إدانته . دليله النصوص الواردة في حرمة دم المسلم وماله وعرضه ، من مثل ما جاء في خطبة الوداع التي أكد فيها النبي صلى الله عليه وسلم ذلك (١) . .

ويعبر أبو يوسف عن هذا المعنى بقوله : « ظهر المؤمن حمى إلا من حق يجب بفجور أو قذف أو سكر أو تعزير لأمراته لا يجب فيه حد (٢) » .

(ب) تفسير الشك لمصلحة المتهم . أساس ذلك قوله صلى الله عليه وسلم : ادرأوا الحدود بالشبهات ما استطعتم ولأن يخطئ الإمام في العفو خير من أن يخطئ في العقوبة (٣) .

(ح) شرعية الجرائم والعقوبة . وهذا واضح من تعريف الفقهاء للجريمة المنقول سابقاً . فيشترط لاعتبار الفعل جريمة نهى الشارع عنه بحد أو قصاص أو تعزير . ويدل ذلك على أن الفعل لا يعد جريمة إلا بتوافر أمرين : أولهما نهى الشارع عن الفعل . والثاني : أن يكون الشارع قد رتب عقاباً بالحد أو القصاص أو التعزير على الفعل الذي نهى عنه . ويدل على هذا المبدأ أيضاً قوله تعالى في كتابه الكريم : وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا (٤)

(د) شخصية العقوبة : ومعناه أن الإنسان لا يؤخذ بفعل غيره . وقد دلت نصوص عديدة في القرآن الكريم على اعتبار هذا المبدأ ؛ فكل نفس بها كسبت رهينة ، ولا تزر وازرة وزر أخرى ، من يعمل مثقال ذرة خيراً يره ، ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره (٥) . ولم يتأكد وضع هذا المبدأ - مع ذلك - في القوانين الغربية إلا في أواخر القرن الثامن عشر بفضل تلك الجهود التي بدأها سيزاري بيكاريا . غير أن التاريخ ما يزال يذكر بعض الحالات التي انتقم بعض الغربيين من الجاني وذويه في مطلع القرن العشرين كما في حادثة دنشواي .

(هـ) التفريق بين الجريمة العادية والجريمة السياسية . وأساس ذلك قوله تعالى

(و) وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغى حتى تنفي إلى أمر الله فإن فاءت فأصلحوا بينهما بالعدل وأقسطوا إن الله يحب المقسطين (٦) .

وبناء على هذا النص وغيره أفرد الفقهاء المسلمون البغاة بمباحث فقهية خاصة تتناول أحكام الخروج وحرية الرأي والفهم ووجوب التصدي لهم بشروط فساد تأويلهم وحملهم السلاح .

(و) تفاوت العقوبة بتفاوت الجريمة في تعبير ابن القيم الذي يزادف التعبير القانوني الحديث عن هذا المبدأ بالتناسب بين الجريمة والعقوبة . ويوضح ابن القيم هذا المبدأ ببيان أن « للجنايات مراتب متباينة في القلة والكثرة ودرجات متفاوتة في شدة الضرر وخفته كتفاوت سائر المعاصي في الكبر والصغر وما بين ذلك . ومن المعلوم أن النظرة المحرمة لا يصح إلحاقها في العقوبة بعقوبة مرتكب الفاحشة ولا الخدشة بالعود بالضربة بالسيف ولا الشتم الخفيف بالقذف بالزنا والقدح في الأنساب ولا سرقة اللقمة والفلس بسرقة المال الخطير العظيم . فلما تفاوتت مراتب الجنايات لم يكن بدمن تفاوت مراتب العقوبات (٧)

(ز) تهدف العقوبات التي فرضتها الشريعة إلى غاية معينة هي حماية المصالح التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية فيما أشار إليه الغزالي والشاطبي وابن القيم والعز بن عبد السلام وغيرهم . وتتمثل هذه المصالح في ردع الجاني عن العود إلى ارتكاب ما ارتكبه وزجر غيره فضلاً عن العمل على إصلاح الجاني نفسه بفتح باب التوبة أمامه وتقوية عزمه على عدم الوقوع فيما وقع فيه من خطأ . يدل على ذلك استبعاد الشريعة لعنصر الانتقام من الجاني والترغيب في السر على الجاني في بعض جرائم الحدود والنهي عن المثلة بالجاني وتحريم تعذيبه عند معاقبته بالجلد .

وسرى فيما يلي عمل هذه المبادئ في صياغة الفقهاء لأحكام السجن في الشريعة .

٣ - عقوبة السجن من الناحية التاريخية :

أفردت الكتب الفقهية الجامعة وكتب القضاء عقوبة السجن بفصول ومباحث اشتملت على بيان أحكام هذه العقوبة وطبيعتها وأنواعها وكيفية معاملة المحبوسين ، وذلك في أبواب التعزير والقضاء والديون . ومعتقد جمهور الفقهاء أن السجن - ولو مع مراعاة آدابه - أشد من عقوبة الضرب وهم يعتبرونه لهذا من العقوبات البليغة التي ينبغي أن يتحرى القاضي ويحتاط قبل الحكم بها .

وقد عرفت البشرية العقاب بالسجن منذ أمد طويل قبل الإسلام ؛ ففي القرآن الكريم أن يوسف عليه السلام عوقب به ، كما أن فرعون توعده به موسى . فقال له : (لأجعلنك من المسجونين (٨)) . وقد اختلفت الآثار والروايات في قيام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر من بعده بسجن أحد من المتهمين والجناة ، فذكر بعضهم أنه لم يكن لهما سجن ولا سجنأً أحداً (٩) . وهو الذي ينتصر له ابن حزم وبعض قائل من العلماء (١٠) . والجمهور على صحة الأثر الوارد في أن النبي صلى الله عليه وسلم سجن رجلاً في تهمة يوماً وليلة ثم خلى سبيله (١١) لكن النبي صلى الله عليه وسلم لم يتخذ محبساً خاصاً ، بل كان يحبس في البيت والمسجد ، ولذا يذكر ابن القيم أن (الحبس الشرعى ليس هو الحبس في مكان ضيق ، ولكنه تعويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه سواء كان ذلك في بيت أو مسجد . . . وكان هذا هو الحبس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر الصديق رضي الله عنه ولم يكن له محبس معد لحبس الخصوص (١٢) » .

وكان الخليفة الثاني أول من اتخذ محبساً خاصاً ، « فإنه لما انتشرت الرعية في زمن عمر ابتاع بمكة داراً وجعلها سجناً » وبناء على هذا ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه يندب للإمام أن يتخذ سجناً للتأديب واستيفاء الحقوق لفعل عمر وعثمان وعلى ولم ينكره عليهم أحد من الصحابة (١٣) .

ولم يتخلف الأمويون عن سياسة اتخاذ السجون وبنائها ، كما يعرف من تاريخهم ، وإن شهدت سجونهم العديد من ألوان المظالم وخاصة ضد خصومهم السياسيين . وتابعهم وتابعهم العباسيون كذلك طبقاً لما تكشفه انتقادات أبي يوسف لهذه السياسة . وتمثل أهم هذه الانتقادات فيما يلي :

(أ) ضرب المتهمين أثناء التحقيق معهم وإيداعهم السجن مدداً طويلة دون نظر في أمرهم أو التحقيق في الجنايات المنسوبة لهم . . .

(ب) كثرة عدد المحبوسين الأمر الذي يردّه أبو يوسف إلى قاعدة لا تتخلف في رأيه ، هي أن أهل الحبس إنما يكثرّون لإهمال التحقيق معهم وتأجيل النظر في أمرهم . ويتوجه إلى الخليفة لذلك أن يأمر ولاته جميعاً « بالنظر في أمر أهل الحبوس كل يوم ، فمن كان عليه أدب وأدب وأطلق » .

(ج) قيد المسجونين وتصفيدهم في السلاسل والقيود الحديدية بما ينافي في الآثار والسنن . ويروى أبو يوسف في ذلك عن عمر بن عبد العزيز أنه كتب إلى بعض ولاته :

« لا تدعن في سجونكم أحداً من المسلمين في وثاق لا يستطيع أن يصلي قائماً ، ولا يتبين في قيد إلا رجلاً مطلوباً بدم » .

(د) انحطاط المستوى المعيشي للمسجونين حتى إنهم كانوا يضطرون للخروج في أصفادهم وسلاسلهم إلى الطرق العامة لاستجداء الناس . ويوجب أبو يوسف على الخليفة إجراء ما يصلحهم في طعامهم وكسوتهم وعلاجهم من بيت مال المسلمين ، مستدلاً على ذلك بأنه الواجب شرعاً في حق أسارى المشركين فلا يجوز النزول عنه في حق هؤلاء المحبوسين الذين أذنبوا وأخطأوا وقضى الله عليهم ما هم فيه » (١٤) .

وفضلاً عن ذلك فإن الدولة العباسية وغيرها من الدويلات التي ظهرت بعد ذلك قد اتبعت سياسة جنائية لا تنقيد في كثير من الأحوال بأحكام الشريعة . وقد اتسمت هذه السياسة الظالمة بالعنف في معاملة الخصوم السياسيين للدولة بشكل خاص ، كما تدل عليه قراءة سير بعض العلماء الذين اختلفوا مع الدولة وتعرضوا للسجن كأحمد بن حنبل وابن تيمية والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم ممن اضطهدتهم الدولة وعذبهم تعذيباً شديداً أثناء سجنهم .

وقد كان الخروج على الأحكام الشرعية من أهم أسباب الاتجاه إلى تقنين الأحكام الجنائية الشرعية - وخاصة في مجال التعزيرات - في العصر الحديث . وأسفر هذا الاتجاه في مصر عن صدور لأئحة الفلاحة والزراعة التي طبعت في بولاق (يناير ١٨٣٠) أيام محمد علي . وقد أصدر محمد علي كذلك في أغسطس ١٨٣٧ م قانون السياسة الملكية الذي يجمع أحكام الجنايات والمخالفات الخاصة بالموظفين العموميين . كما صدر في عهده كذلك بين ١٨٤٢ و ١٨٤٥ قانون المنتخبات ويشمل لأئحة الجسور والقانون الذي أصدرته الجمعية الحقلية لمعالجة أحكام تزوير العملات والأختام والقتل العمد والخطأ والسرقه والحراية وكيفيات تنفيذ العقوبات .

وفي هذه الفترة أصدرت الدولة العثمانية قانونها الجنائي الأول ١٨٤٠ م الذي طبق في أجزاء الخلافة عدا مصر تشبهاً باستقلالها عن الخلافة سياسياً وتشريعياً . وكانت الحجة التي تمسكت بها مصر في مفاوضاتها مع الباب العالي لوقف الجهود الرامية إلى إلزامها بتطبيق القانون الجنائي العثماني أن لمصر ظروفها الخاصة بها التي وجدت التعبير عنها في تقنيناتها السابقة وأن متابعتها للقانون الجنائي العثماني سيؤدي إلى اختلال الأمن في الصعيد وفي المناطق التي يسكنها البدو في الشرقية ، على اعتبار أن العقوبات التي أخذت بها تقنينات محمد علي كانت أشد وطأة وأكثر ردة إذا ما قورنت بتظيرها في قانون ١٨٤٠ م العثماني . وفي سنة ١٨٥١ م . صدر القانون الجنائي العثماني الثاني الذي لا يختلف عن سابقه إلا في تحديد

إجراءات محاكمة جناية القتل العمد . وفى ذلك أوجب هذا القانون الحصول على موافقة الخليفة فى إستانبول لتنفيذ حكم الإعدام . .

وجدد الباب العالى جهوده لتطبيق قانونه الجنائى فى مصر ، وفى ذلك أعلن الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) أن الخلافة لا تمانع فى تعديل بعض نصوص القانون المطبق فى مصر استجابة لظروفها الخاصة . ومن اللافت للنظر أن الحكومة البريطانية قد أرسلت إلى قنصلها العام فى القاهرة تطلب إليه أن يبذل مساعيه لدى الخديو عباس لحثه على تطبيق مبادئ القانون الجنائى العثمانى ومبادئه . ولم يلبث الخديو أن أرسل إلى دار الخلافة وفداً للتفاوض حول الأسس التى تطبق من هذا القانون والقدر الذى يضاف إليه من التقنيات المصرية . وقد وصل هذا الوفد المؤلف من أدهم باشا وخير الدين باشا إلى إستانبول فى ٢٤ من مايو عام ١٨٥١ . كان من أهم نقاط الخلاف التى ثارت بين الفريقين مسألة حق الخليفة فى المصادقة على أحكام الإعلام قبل تنفيذها ، وأمكن حلها بالموافقة على اعتراف الطرفين من حيث المبدأ بحق الخليفة فى المصادقة على هذه الأحكام مع تفويض الخليفة حقه هذا للخديوى عباس مؤقتاً لمدة سبع سنوات . وقد كان حل هذه المشكلة التى كادت تنعثر بسببها المفاوضات إيداناً بالاتفاق على القدر الذى يجب على مصر أن تأخذه من القانون الجنائى العثمانى وما يجوز لها أن تدخله عليه من تقنياتها الخاصة . وبالفعل تمكنت مصر من صياغة قانونها الجنائى الذى سعى بتنظيمات سعيد لصورتها فى عهده فى يناير عام ١٨٥٥ م . .

ويشارك القانون الجنائى العثمانى ١٨٥١ وتنظيمات سعيد ١٨٥٥ فى تحرى الأخذ بالأحكام الشرعية فى نصوص كثيرة وإن لوحظ اقتراب القانون الجنائى العثمانى من هذه الأحكام إذا قورن بالتنظيمات . والدليل على ذلك أن القانون العثمانى كان يعاقب الفلاح الذى يخفى محصول أرضه تهرباً من دفع الواجب عليه للدولة بتغريمه الضعيف ، أسوة بالمتهرب من دفع الرسوم الجمركية . أما التنظيمات فقد قضت بالسجن على من يرتكب هذه الجريمة ، أو يتهرب من دفع أية ضريبة واجبة للدولة . كذلك فإن العمال الزراعيين الذين يقومون بسرقة البذور كانت تعد جريمتهم جريمة سرقة يعاقبون عليها بالغرامة بحيث يخضع ثمن البذور المسروقة من أجرتهم على حين اعتبارتها التنظيمات جريمة سرقة يعاقب عليها بالضرب وقد سكت القانون العثمانى عن السرقة بعد المرة الثانية ولم ينص على حكمها ، ولكن القانون المصرى أخذ فى العقوبة على هذه الجريمة بالنفى إلى السودان . وكانت عقوبة السكر ولعب القمار وإثارة الشغب والعدوان بآلة غير محدودة فى القانون الجنائى العثمانى تسأ وسبعين جلدة أو السجن إلى ثلاثة أشهر طبقاً لما جاء فى المادتين الخامسة والسابعة من الفصل الثانى .

وقد اعترض المفاوضون المصريون على هذه العقوبة أول الأمر ، بناء على أنها غير كافية في نظرهم لردع المدمنين ، ولكنهم اضطروا إلى الأخذ بها بعد رفض العثمانيين الاستجابة لرأيهم .

ومع ذلك فإن التنظيمات كانت أكثر توفيقاً أحياناً في الاقتراب من التراث الفقهي . ذلك أنها أخذت بعقوبة النفي في جريمة إثارة الشغب ضد الدولة . وفي ذلك أخذ القانون الجنائي العثماني بعقوبة السجن مع الأشغال الشاقة من عشر سنوات إلى خمس عشرة سنة .

ولا تحق فوائد تقنين الأحكام الجنائية في تقييد السلطات القضائية وفرض بعض الضمانات للمتهمين . غير أن مجرد التقنين لا يكفي لرفع مستوى السياسة الجنائية المأخوذ بها في بلد من البلدان ، وعادة ما يحيل الاستبداد نصوص القانون الجنائي إلى أسواط وآدوات للفتك بخصومه وتنفيذ مطامعه وأهوائه . وفي عهد سعيد بلغ الخروج على نصوص تنظيماته مع هيئات القضاء والشرطة مبلغاً بعيداً ، حتى إنه اضطرت لتوجيه بيان لوزارة الداخلية في ٢٣/٤/١٨٥٨ م بأمرهم ألا يتجاوز العقاب بالضرب مائتي سوط ويحظر فيه أنه قد تواتر لديه عدم التقيد بنصوص القانون في إيقاع هذه العقوبة . وفي عام ١٨٦١ م أعدم في منوف شيخ بلد ارتكب جريمة إجبار الفلاحين على العمل عنده سخرة رغم أن المادة السادسة من الفصل الرابع في التنظيمات نصت على عقوبة من يرتكب مثل هذه الجريمة بالجلد خمسين جلدة أو بالسجن خمسة وأربعين يوماً . ، كما أعدم على رؤوس الأشهاد في مدينة طنطا عام ١٨٥٦ شيخ بلد قدم أحد الفلاحين إلى الجندية محل ابنه .

وفضلاً عن ذلك اتجه سعيد إلى إضعاف صلة تنظيماته بالأحكام الشرعية ساعياً إلى تطبيق المفاهيم الجنائية الغربية ؛ ففي يوليو ١٨٦١ م أصدر أمره بمنع العقوبة بالضرب وإحلال عقوبة السجن محلها ، بناء على أن عقوبة الضرب غير رادعة للجناة عن ارتكاب الجرائم ، وأن الحاجة ماسة إلى عقوبة أغلظ من عقوبة الضرب . ولا شك في أن هذه محاولة راضحة من سعيد للأخذ بمفاهيم العقاب التي اعتمدت عليها القوانين الغربية آنذاك والتي اتجهت إلى الانتصار لعقوبة السجن وتفضيلها على غيرها من العقوبات البدنية كالجد والقتل من منطلق مختلف عن المنطق الذي عبر عنه سعيد في أمره المشار إليه سلفاً ، فقد رأت هذه القوانين أن اعتبار السجن هو الأداة الرئيسية للعقاب أمر يتناسب مع الاتجاه لتخفيف العقاب استجابة لمادعا إليه كبار المفكرين الغربيين من أمثال مونتسكيو وبيكاريا وفولتير وغيرهم . . .

غير أن الخديوى إسماعيل أصدر أمراً في يناير عام ١٨٦٣ م عقب توليه الحكم

بأيام قليلة يبطل فيه قرار سلفه القاضى بإخلال عقوبة السجن محل عقوبة الجلد ، مؤكداً ،
رغبته فى المتابعة الصادقة للقانون الهمايونى . وفى الثامن عشر من يناير ١٨٦٣ م زار
الخديوى إسماعيل دولة الخلافة واصطحب معه لدى عودته نسخة من (الدستور)
وهو مجموعة اقوانين التى كانت الدولة أصدرتها قبل ذلك ، ويتضمن الجزء الأول من
هذا « الدستور » القانون الجنائى العثمانى الثالث الصادر فى ١٨٥٨/٨/٩ م ، والذي
أدخلت عليه بعض التعديلات عام ١٨٦٣ م . ولم يتحمس سعيد لوضعه فى مصر موضع
التطبيق .

وقد ائقنى هذا القانون الجنائى الثالث أئر القانون الجنائى الفرنسى من حيث الشكل
والتنظيم كما جاءت بعض نصوصه ترجمة لنظيرها الفرنسى وإن اختلفا فى قدر قليل
من الأحكام . وكانت هذه المتابعة للقانون الفرنسى سبباً فى خروج القانون العثمانى على
الأحكام الشرعية كما يلاحظ بوضوح فى الحكم الخاص بعقوبة الزانية المحصنة وشريكها
بالحبس مدة تراوح بين ثلاثة أشهر إلى عامين بدلاً من الحكم المقرر فى الشريعة لهذه
الجريمة . ويشبه كذلك الحكم بعقوبة السارق بالسجن دون إشارة إلى العقوبة الشرعية :
القطع . ولا ذكر لعقوبة الجلد فى هذا القانون ولا لجريمة السكر ولا الردة . ومع ذلك
فإن المادة الأولى من هذا القانون قد اعترفت بحقوق المجنى عليه وذويه من قصاص ودية
طبقاً لأحكام الشريعة فى جرائم القتل والجروح ، وهو الأمر الذى تشير إليه — على نحو
غير اضح — المادة السابقة من القانون الجنائى المصرى الصادر عام ١٩٣٧ م والذي
لا يزال موضع التطبيق إلى الآن ، حيث نصت على أنه « لا تلخ أحكام هذا القانون فى أى
حال من الأحوال بالحقوق الشخصية المقررة فى الشريعة الغراء » .

وبعد عودة إسماعيل من إستانبول بفترة قليلة أصدر أمره فى ١٨٦٣/٧/٥ م بوجوب
الاستعداد لوضع القانون الجنائى العثمانى الثالث موضع التطبيق فى مصر والعمل على توفير
عدد مناسب من نسخ هذا القانون الجديد . غير أنه قد عدل عن قراره هذا لاشتداد
المعارضة ضد تطبيق ذلك القانون فى مصر ، فأصدر فى سبتمبر من العام نفسه قراراً
آخر بوجوب الإبقاء على القوانين الجنائية المصرية التى ضمت إلى القانون الجنائى السابق
لظروف البلاد الخاصة . لكنه اضطر آخر الأمر إلى إصدار قانون جنائى جديد يتبع
القانون الجنائى العثمانى ، مع إضافة تلك المواد الخاصة بلظروف المحلية ، وقد رصد
ذلك فى ١٦ من سبتمبر ١٨٧٥ م . وفى هذا القانون الجديد استبدلت عقوبة الحبس
بعقوبة الجلد التى لم يرد لها ذكر مطلقاً ضمن العقوبات المقررة فيه . وكذلك نصت
مقدمة القانون المصرى على حق الدولة فى عقاب الأفراد الذين يعتدون على غيرهم

أو على حقوق الجماعة . وعلى الرغم من اشتغال الفقه الإسلامى على مفهوم التمييز بين حقوق الأفراد والجماعة فى التشريع الجنائى فإن إثارة إطلاق الاصطلاح القانونى الوضعى على هذا المفهوم دليل على تأثر قانون ١٨٧٥ م بمصدر آخر غير أحكام الشريعة كذلك فإن عقوبة الجلد لا تذكر بين العقوبات التى اعترف بها هذا القانون متابعة للقانون الجنائى العثمانى المستمد بدوره من القانون الفرنسى . وبإطراح عقوبة الجلد أصبحت العقوبة الأساسية فى هذين القانونين هى عقوبة سلب الحرية سواء بمجرد الحبس أو بالحبس مع الشغل فى الأعمال التى تعينها الحكومة أو بالأشغال الشاقة *Peval servitude* . وتعريف هذه العقوبة الأخيرة حسبما جاء فى قانون ١٨٨٣ م المشتق من قانون ١٨٧٥ م أنها : تشغيل الجانى فى أشق الأعمال التى تعينها الحكومة وهو مقيد بالحديد . وقد حذف وصف التقييد بالحديد فى تعريف المادة الرابعة عشرة من قانون ١٩٣٧ م لهذه العقوبة التى تركت ذلك لتصور لائحة السجون التى تحدد أساليب تنفيذ العقوبات : وفى سنة ١٩٥٤ م صدر قانون برقم ٥٧ لتعديل بعض أحكام لائحة السجون المطبقة آنذاك ، ونص هذا القانون على أنه لا يجوز وضع القيد الحديدى فى قديم المحكوم عليه داخل اللبان أو خارجه إلا إذا خيف هرب المسجون وكان لهذا الخوف ما يبرره ، وبناء على أمر يصدر من مديرعام مصالحة السجون (١٥) .

وينبى اعتراف القانون بعقوبة الأشغال الشاقة والحبس مع الشغل وإحلال ذلك محل العقوبات البدنية أى ادعاء للرحمة بالجانى كأساس للتغيير . ولقد كان الخديو سعيد أصدق تعبيراً عن دوافع هذا التغيير حيناً أمر بالعقاب بالسجن بدلا من الجلد عام ١٨٦١ م على أساس الحاجة إلى عقوبات أغلظ وأروع للجنة . وفضلا عن ذلك فإن تطويل مدة السجن أو الحبس فى كثير من الجرائم - وخاصة السياسية - دليل على أن الهدف لم يكن - سوى تشديد قبضة الحكومة على رعاياها وتخويف كل من تسول له نكسه الخروج على إرادتها . ورغم الإعلان المستمر عن كون السجن للتهذيب والإصلاح وإعادة تكييف الجانى مع المجتمع فإن المقطوع به أن الجانى لا يستفيد من السجن سوى صقل وسائله للعودة إلى الجريمة كما أن المجتمع لا يستفيد فى أكثر الأحوال من تدمير بعض عناصره عن طريق حشدهم فى بيئة فاسدة .

وليس الهدف الإصلاحى المزعوم للسجون بالطريقة التى تدار بها إلا خدعة من الخدع وجدت نوعاً من التبرير لها فى ممارسات الكنيسة الغربية فى أواخر العصور الوسطى ، ذلك أن الكنسية كانت تحكم على القس الذى يرتكب خطأ بحبسه حبساً انفرادياً حتى يتذكر خطيئته التى ارتكبها ويتأمل ذنبه ويستغفر الله على ما فرط منه : وكان من غير

الجائز أن يشتغل في هذه الأثناء بعمل من الأعمال حتى لا ينسى هدف العمل على التأمل والاستغفار . وفيما بعد أجازت الكنيسة البروتستانتية للسجين القيام ببعض الأعمال المفيدة في تربيته وإصلاحه (١٦) . وتذكرنا الانتقادات الموجهة للسجون في العالم الإسلامي الآن بتلك الانتقادات التي وجهها أبو يوسف في القرن الثاني الهجري . وتمثل أنواع الحلول التي قدمها القانونيون الغربيون في الفصل بين المحبوسين على أساس خطورتهم الإجرامية (١٧) ، حتى لا يتعلم المبتدئ من معتادى الإجرام ما يدفعه في طريق الجريمة . ومنذ فترة مبكرة في تطور التشريع الجنائي الغربي نادى سيزارى بيكاريا بإلغاء عقوبة السجن الطويل الأمد (١٨) ، وكذلك طالب بعض المفكرين الغربيين بإلغاء عقوبة الحبس القصير الأمد لضرره على الجاني إذ يتعرض لمخالطة المجرمين فربما يتأثر بهم ، ويوجه هؤلاء النصيح للقضاة بأن يلجأوا إلى أية عقوبة أخرى كالتهجير بدلا من الحبس كلما كان ذلك مناسبا (١٩) . ويتجه كثير من هؤلاء المفكرين الغربيين إلى المطالبة بإلغاء عقوبة الأشغال الشاقة (٢٠) . ويتفق الجميع على وجوب الإحسان إلى السجين في المعاملة ورفع مستوى معيشته ومعاونته على إصلاح نفسه وإعادة تكييفه مع المجتمع . وبالاختصار فإن النظام الحالي للسجون بحاجة إلى مراجعة كاملة لتقديم مشروع أقلدر على تحقيق المصالح الاجتماعية المنوطة بهذه المؤسسات في ظل سياسة جنائية أقرب إلى مفهوم العدالة الشرعي . وإذا كانت أحكام الشريعة قد حمتنا في الماضي من كثير من الممارسات العقابية التي تعرضت لها شعوب عديدة فلإنها لقادرة اليوم على القيام بهذا الدور نفسه .

وأناقش فيما بقي من البحث أحكام السجن في الفقه الإسلامي من حيث المشروعية والأنواع ومعاملة المسجون وحقوقه بما يعين على فهم الإطار الفقهي لهذه العقوبة .

٤ - مشروعية السجن :

ذهب جمهور الفقهاء إلى مشروعية السجن وجواز العقوبة به ، وعقد كثير من المؤلفين للكتب الفقهية الجامعة فضلا خاصا لبيان أحكام هذه العقوبة . وأهم ما استدلوا به لمذهبهم في مشروعية الحبس :

(أ) قوله تعالى في حق المحاربين : « أو ينفقوا من الأرض » . والمراد به الحبس فيما ذهب إليه الأحناف ، وإنما اعتبر النفي حبسا لكونه تقييدا لحرية الشخص ومنعاً له من الوجود في المكان الذي يريد (٢١) . وقد أشرت إلى اعتراف تنظيمات سعيد بهذه العقوبة . وكانت إنجلترا تأخذ بعقوبة النفي إلى مستعمراتها حتى منتصف القرن التاسع عشر ، وما تزال عقوبة النفي إلى الأماكن النائية مطبقة في روسيا . ويقترَب مفهوم النفي

من مفهوم السجن المفتوح الذى تأخذ به نظم قانونية عديدة الآن فى العالم تقوية لعلاقة الجانى بالمجتمع من حوله تحت إشراف إدارة السجن . ومن البلاد التى أخذت بنظام السجن المفتوح هولندا والحبشة . وفى السويد ينتقل السجين قبل الإفراج عنه بفترة من السجن المغلق إلى سجن مفتوح لتدريبه على الانخراط فى المجتمع قبل انتقاله إليه (٢٢) .

والنبي عند المالكية هو السجن أيضاً ؛ فقد روى ابن القاسم عن مالك أن قوله تعالى : أو ينفوا من الأرض معناه أن يؤخذوا إلى بلد آخر فيسجنوا فيه حتى تظهر توبتهم(٢٣) . ويفرق بين المحاربين وقطاع الطرق فى الأماكن التى ينفون إليها لئلا يجتمعوا على المحاربة بعد خروجهم .

(ب) ويستدل الجمهور على مذهبهم فى مشروعية السجن كذلك بالسنن والآثار المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن الصحابة والتابعين . منها ما رواه بهز بن حكيم عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً فى تهمة . وقد سبق هذا الحديث . وما روى عن أبي هريرة أنه صلى الله عليه وسلم حبس رجلاً فى تهمة أو قال استظهاراً للحق يوماً وليلة . من طريق أبي مجاز أن غلامين من جهينة كان بينهما غلام فأعتقه أحدهما ، فحبسه رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى باع غنيمة . ومنها ما رواه الحسن أن قوماً اقتتلوا فقتل بينهم قتيل فبعث إليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فحبسهم . ومنها كذلك ما أسلفت الإشارة إليه من اتخاذ عمر داراً للسجن .

ويخالف ابن حزم وبعض الفقهاء فى مشروعية السجن للتهمة أو الحبس الاحتياطى لاستكمال التحقيق فى الاصطلاح القانونى ، ويضعف بهز بن حكيم وحديث أبي هريرة لضعف أحد رواته وهو خيثم بن عراك ويرد سائر السنن التى استدلت بها الجمهور على مشروعية الحبس فى التهمة ، مبيناً أن التهمة وحدها لا تصلح أن تكون سبباً لهذه العقوبة الغليظة فإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً ، « وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث . وقد كان فى زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم المتهمون بالكفر وهم المنافقون فما حبس رسول الله صلى الله عليه وسلم منهم أحداً (٢٤) » . ويرى ابن حزم أنه لا تجوز عقوبة المحدود بالحبس ، « لأنه قد أخذ حق الله تعالى منه الذى لا حق له قبله سواه ، فالزيادة على ذلك تعد لحدود الله تعالى . وهذا حرام(٢٥) » . وكذلك يذكر ابن حزم أنه لا يصح الضغط على أحد أثناء التحقيق معه فى جنابة من جنابات الحدود أو غيرها لحمله على الاعتراف بالجانى وعبارته فى ذلك : « لا يحل الامتحان فى شئ من الأشياء بضرب ولا بسجن ولا بتهديد لأنه . . . قد منع الله تعالى من ذلك على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم بقوله : إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم

حرام . فحرم الله تعالى البشر والعرض فلا يحل ضرب مسلم ولا سبه إلا بحق أو جبه القرآن أو السنة الثابتة .

وقال تعالى (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه) فلا يحل لأحد أن يمنع مسلماً من المشي في الأرض بالسجن بغير حق أو جبه قرآن أو سنة ثابتة (٢٦) .

وهو إذ يرد الحبس في التهمة لاستظهار الحق والعقوبة بالحبس في الحدود والتهديد به للحمل على الاعتراف بالجاني فإنه لا يرى مشروعية السجن إلا في حالة مطل المظنون غناه عن الوفاء بالدين الناشئ عن البيع أو القرض . وإنما يسجن المدين في بيع أو قرض دون المدين بسبب آخر كإتلاف مال الغير ، لأنه قد ملك المبيع والقرض فيظن غناه استصحاباً لبقاء ما ملكه ، ويسجن حتى يثبت إعساره فإن ثبت ذلك أطلق سراحه (٢٧) . ومع ذلك فإن ابن حزم يفضل عقوبة المماطل المظنون غناه بالضرب بالسياط عشرة عشرة لحمله على الوفاء بدينه إلا إن ثبت إعساره فلا حق لأحد في عقوبته بضرب ولا بغيره .

وقد ظن بعض الباحثين المحدثين أن ابن حزم ينكر مشروعية الحبس أصلاً . ويصح نسبة ذلك إلى ابن حزم باستثناء واحد ، هو أن ابن حزم لا يمانع في حبس المماطل في الوفاء بالدين الناشئ عن البيع أو القرض . وينتصر الدكتور أبو المعاطي حافظ أبو الفتوح لما ظنه رأياً لابن حزم في عدم مشروعية الحبس أصلاً ، رغم أنه يعترف بصحة الأحاديث والآثار التي استدلت بها الجمهور ، وإن وجهها على أنها «تصلح دليلاً على مشروعية الحبس كإجراء من إجراءات التحقيق ، كما نقول في لغة اليوم . ولكنها لا تصلح دليلاً على مشروعية الحبس كعقوبة » ويستند في مشروعية الحبس احتياطاً أو استظهاراً ، كما جاء في حديث أبي هريرة ، إلى الضرورة ؛ فليس من المعقول ولا من الشرع في شيء أن يؤتى بالمتهم سارقاً أو قاتلاً أو زانياً ، ولم يقم الدليل كاملاً على ارتكابه الجريمة ، ثم يترك حرّاً طليقاً ، يفر أو يخفى قبل أن يتمكن القضاء من التثبت مما اتهم فيه وإصدار الحكم عليه . . وهنا فالحبس ليس مشروعاً فقط ولكنه ضروري وواجب (٢٨) . ويرد على وجهة النظر التي تبناها ابن حزم وانتصر لها الدكتور أبو المعاطي ما يلي :

(أ) السنن المروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الدالة على أنه كان يعاقب بالسجن والتي يتعذر التشكيك في صحتها جميعاً .

(ب) متابعة الخلفاء الراشدين وفقهاء الصحابة والتابعين لهذه السنن وتلقيهم لها بالقبول فتوى وقضاء .

(ح) تلقى جمهور الفقهاء لهذه السنن والآثار بالقبول إلا من شذ منهم كابن حزم ، وهو ما لم أطلع عليه لغيره .

(د) اقتراب عقوبة السجن من عقوبة النفي المذكورة في القرآن الكريم .

والذى يستخلص مما سبق أن وجهة نظر جمهور الفقهاء فى مشروعىة السجن أرجح دليلاً وأقوى حجة .

٥ - أنواع الحبس المشروع عند الجمهور :

يفرق فى الحبس عند الجمهور بالنظر إلى سببه بين الحبس لاستظهار الحق فى التهمة وبين الحبس للحمل على الوفاء بدين أو حق وبين الحبس للعقوبة فى جناية من الجنائيات ؛ وأخص كل نوع من هذه الأنواع بكلمة موجزة فيما يلى :

(أ) الحبس فى التهمة لاستكمال التحقيق : يتضح من حديث بهز بن حكيم وأبى هريرة وغيرهما أن النبى صلى الله عليه وسلم قد حبس رجلاً اتهم فى سرقة يوماً وليلة ، ثم خلى سبيله بعد أن ظهر ضعف الأدلة على ارتكابه هذه الجريمة . وإذا كان هذا الحديث يدل على مشروعىة السجن للتهمة فإنه يفيد كذلك وجوب العمل على تقليل مدة الحبس للتحقيق ، ففيه أنها كانت يوماً واحداً وليلة . ويجب اللجوء إلى الوسائل الأخرى كإخاذ الضامن أو الكفيل بدلا عن الحبس كلما كان ذلك ممكناً ، لأن الحبس إنما جاز للضرورة التى أملأها التحقيق وحفظ الحقوق ، والضرورة تقلدر بقدرها ، كما هو نص القاعدة الفقهية ، فإذا أمكن حفظ الحقوق بغير الحبس لم يجز اللجوء إليه . وقد ضبط الفقهاء أحكام كفالة المتهم وضمان إحضاره مجلس القاضى مما يدل على عنايتهم باكتشاف وسائل أخرى لضمان إحضار المتهم للتحقيق بعيداً عن الحبس . ويعين على تقليل مدة الحبس الاحتياطى — كما هو الاصطلاح القانونى الذى لا يبعد كثيراً عن التسمية المستخرجة من حديث أبى هريرة — أن يسارع القضاء إلى النظر فى التهمة ؛ فإن عدد المحبوسين يكثر هذه الكثرة المعيبة — فيما انتهى إليه أبو يوسف — لإهمال النظر فى التهم الموجهة إليهم ، وهذا لا يجوز شرعاً لحرمة إيذاء المسلم إلا بحق ، طبقاً لما جاء فى خطبة الوداع .

ولا يحبس للتهمة فى رأى كثير من الفقهاء إلا فى الجرائم الخطيرة ، وهى الحدود ؛ أما جرائم الأموال والتعازير فلا حبس فى التهمة فيها (٢٩) .

(ب) الحبس للمماطل في الوفاء بالدين : يذهب جمهور الفقهاء إلى جواز حبس المدين المماطل في الوفاء بدينه إذا تحرى القاضى عنه واقتنع من الأدلة المقدمة له بيسار المدين . أما إذا اطمأن إلى إعساره وعجزه عن الوفاء بالدين فلا يحل سجنه لأنه منظر بإنتظار الله تعالى في قوله (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) . وهذا إذا لم يكن له مال ظاهر ، فإن كان له مال ظاهر أخذه القاضى وحكم بإفلاس المدين وباع هذا المال وقسمه بين الغرماء . وعلى سبيل المقارنة فإن القوانين الغربية لم تصل إلى التفريق بين المدين الموسر والمعسر إلا في بدايات الحصر الحديث حينما حددت الهدف من قانون الإفلاس بتحريك سلطة الدائن من ذاته إلى ماله . أما قبل ذلك فكانت سلطة الدائن تشمل ذات المدين وأمواله على السواء . وهو ما يدل عليه شخصية المرائى اليهودى شياوك في تاجر البندقية لشكسبير . وجواز حبس المماطل في الشريعة إذا ترجح لدى القاضى يساره ليس من قبيل تسليط الدائن على ذات المدين فإن حبسه ليس لعقوبته بل لحمله على الوفاء بالدين . ذلك أنه إذا بيع ما له ولم يبلغ وفاء بالدين — أو إذا ثبت للقاضى إعساره — فإنه لا سبيل للدائنين عليه . وفي إحدى القضايا التي رفعت للنبي صلى الله عليه وسلم أن رجلاً أصيب في ثمار ابتاعها فكثرت دينه فصدق الناس عليه ولم يبلغ ذلك وفاء بدينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك . وهذا الحصر لحق الغرماء فيما وجدوا من مال المدين لنفي توجهم إلى أى حق على المدين ، كحقهم في استرقاقه وبيعته في الدين ، طبقاً للتقاليد الثابتة في البلاد المجاورة للجزيرة العربية ، مما يحتمل أن يكون قد انتقل إليها وساد فيها قبل الإسلام وقد ذهب بعض الفقهاء — استدلالاً بالحصر الوارد في الحديث المذكور — إلى أنه لا سلطان للدائن على ما يجد من أموال للمدين بعد الحكم بتفليسهم وقسمة الحاضر من ماله بين الغرماء بنسبة ديونهم .

ويشبه الحبس للمدين المماطل في الشريعة ما يعرف في القانون المصرى بلفظ الإكراه البدنى ومعناه طبقاً لما جاء في المادة ٥٠٧ ، ٥١١ من قانون الإجراءات الجنائية أن النيابة العامة أن تصدر أمراً بحبس الممتنع عن أداء الغرامة المحكوم بها عليه في جريمة من الجرائم (٣٠) . والهدف من حبس المدين في الشريعة والممتنع عن أداء الغرامة في القانون واحد ، هو حث المماطل على الوفاء بما تعلق بدمته من مال . وفي ذلك يذكر السرخسى أن حبس المدين ليس حكماً عليه بالتفليس « لأنه دلالة القدرة على أداء الدين لا دلالة العجز . ولا يضرب المحبوس في الدين ولا يقيد ولا يقام ولا يؤاجر ، لأن هذه عقوبات زائدة ، ما ورد الشرع بها . وإنما قلنا بالحبس ليكون حاملاً له على قضاء الدين (٣١)

(ح) الحبس العقوبة : يعاقب بالحبس في الجرائم التعزيرية طبقاً لمذهب جمهور الفقهاء ، كما يعاقب به كذلك في حد الحاربة على مذهب من فسر النفي في آية الحاربة بالحبس ، وهو مذهب الأحناف والمالكية ، ولا يعاقب به في جريمة أخرى من جرائم الحدود وهي السرقة إذا ارتكب الجاني جريمة السرقة للمرة الثالثة . ومفهوم الحبس عند الفقهاء - كما أشار إليه ابن القيم فيما سلف ذكره - يختلف عن مفهومه في التفكير القانوني ؛ فإنه ينبنى الترادف بين الحبس والسجن في مكان ضيق ، لأن الحبس يعنى عنده تقييد حرية الشخص ومنعه من التصرف ، سواء كان ذلك بحبسه في بيت أو مكان مغلق أو بإجازة مراقبة غريمه له ، أو بمنعه من الإقامة في مكان معين ، كما في النفي من موطن إقامته إلى غيره . وتبعاً لذلك فإن الحبس يشمل الأنواع التالية :

الأول : نظام المراقبة وتقييد حرية الانتقال فيما نص عليه الفقهاء بالنسبة للمدين حفظاً لحق الغرماء . ويستنتج مما ذكره الفقهاء في السجن غير المحدد المدة والمقيد بصلاح الجاني وإفلاعه عما جناه جواز اتباع نظام المراقبة عندهم بالنسبة لبعض الجناة للتأكد من صلاحهم بعد خروجهم من السجن .

الثاني : الحبس المحدد المدة . ويعاقب بهذا النوع من الحبس في الجرائم اليسيرة التي تصدر ممن لم يتعود الإجرام ، ذلك أن الفقهاء يميلون إلى فرض عقوبة الجلد على عتاة المجرمين أو الخطيرين الذين لا ترددهم عقوبة الحبس . وأقل مدة هذا النوع من الحبس يوم واحد . أما حده الأعلى فيتركه الجمهور إلى رأى ولي الأمر ، بناء على تقديره لخطورة الجريمة وحال الجاني ، ويقدره الشافعي « بما دون الحول ولا بيوم واحد ، لئلا يصير مساوياً لتعزير الحول في الزنا . وظاهر مذهب مالك أنه يجوز أن يزداد فيه على الحول (٣٢) » . ويرى أبو عبد الله الزيري من أصحاب الشافعي أنه لا يزداد على شهر في الحبس الاحتياطي وستة أشهر في الحبس العقوبة (٣٣) .

الثالث : الحبس مدى الحياة . ويعاقب به أولئك المجرمون الخطرون الذين يجب إيداعهم السجن مدة حياتهم . من ذلك جنائية إمساك شخص لآخر ومنعه من المقاومة حتى يقتله القاتل ؛ فإن المسك يعاقب بالحبس حتى وفاته ، طبقاً لما حكم به النبي صلى الله عليه وسلم (٣٤) . ولا يعد إحداث المسك التوبة سبباً لإطلاق سراحه ، لأن عقوبته هي الحبس مدى الحياة ، وهذا هو معنى « الصبر » الوارد في بعض الآثار .

الرابع : الحبس مدى الحياة إلا إذا تاب الجاني عن جريمته التي اقترفها ووثق القاضي بصلاح حاله فإنه يطلقه ويحلى سبيله . وإنما يعاقب بهذا النوع من الحبس المجرمون

الخطرون الذين لم نفلح العقوبات الأخرى في ردعهم فيودعون السجن كفا لشهرهم عن المجتمع فإن تغير حالهم وحسنت توبتهم في رأى القاضى الذى يجب عليه أن يتصفح أحوالهم بصفة منتظمة أطلق سراحهم . وفي هذا النوع الأخير لا يفرض القاضى مدة معينة (٣٥) لسجنهم . وقد أخذت كثير من الولايات المتحدة الأمريكية بنظام الحكم بالسجن لمدة غير محدودة ، بحيث لا تنتهى إلا إذا تأكدت الإدارة المعاقبة بصلاح الجانى ولكن بعض هذه الولايات قد عدلت عن ذلك لفشل الإدارة في تحقيق النتائج .

الخامس : الننى ، وهو من العقوبات المنصوص عليها في جريمتى الحرابة وزنا غير المحصن ، كما أنه من العقوبات التعزيرية . ويتقيد إيقاع هذه العقوبة بعدم حدوث ضرر للجانى منع الشارع ، كالاقتتان للنساء ، ولذا لا تنبى الزانية إذا خيف عليها الوقوع في المعاصى . وكذلك الرجل إذا علم أن تغريبه يفسده وييسر عليه طريق الفساد فلا يجوز نفيه .

وقد أخذت القوانين الغربية بنظرية المعاقبة بالننى وطبقته دول كثيرة كانجلترا التى كانت تبعد الجناة إلى أمريكا وأستراليا واضطرت إلى إلغاء هذه العقوبة بعد اعتراض سكان المستعمرات ، وقد تبنى القانون الفرنسى الصادر سنة ١٨١٠ م هذه العقوبة كذلك . وينادى كثير من الشراح الغربيين بالأخذ بنظام السجن المفتوح الذى يشبه عقوبة التغريب بعد ازدياد حدة النقد الموجه للسجون ، من حيث فشلها في تحقيق الأهداف العقابية المنوطة بها (٣٦) .

٦ - معاملة المسجون :

السجن من العقوبات الغليظة في التصور الفقهي ، وعلى القاضى لذلك ألا يحكم به إذا كان الجانى يرتدع بما دونه من العقوبات الأخرى كالتعنيف والتهديف مما يمكن أن يدخل في الحكم بالعقوبة مع وقف التنفيذ في الاصطلاح القانونى . ولعل العقوبة بالغرامة المالية في التصور الفقهي من العقوبات التى ينبغي التفكير في إيقاعها قبل اللجوء إلى الحبس ، وخاصة في تلك الجرائم التى تحقق للجانى كسباً مالياً ، كالامتناع عن أداء الزكاة فإن عقوبة ذلك هو التغريم بأخذ شطر مال الممتنع ، أو تلك التى تصيب المجنى عليه بخسارة يمكن جبرها (٣٧) بالمال . أما إذا لم تكن هذه العقوبات مفيدة في ردع الجانى وزجر غيره فإن للقاضى أن يلجأ إلى فرض عقوبة في السجن إن رأى أنها هى التى تحقق المصلحة المقصودة . وظاهر من ترتيب العقوبات الذى ساقه الماوردى وأبى يعلى أن عقوبة الضرب تلي عقوبة السجن في الشدة والغلظة (٣٨) .

ويبدو من ذلك أن السجن عقوبة مستقلة عن عقوبة الضرب أو الجلد ، وأن أيا منهما لا تتضمن الأخرى ؛ فلا يجوز لهذا ضرب المسجون تبعاً للحكم بسجنه إلا إذا صدر حكم قضائي بعقوبته على جريمة ارتكبها بضره .

ولا يصفد المسجون فيما نص عليه الفقهاء . والصفد ما تقيده به الأيدي . ولا يغل ب قيد إلا إذا خيف فراره . والغل ما يوضع في العنق والقيد ما يوضع في الرجل . كما أنه لا يجرد من ثيابه في السجن ، ولا يكلف عملاً لا يرضاه ولا يريد . وقد روى عن ابن مسعود في ذلك أنه قال : ليس في هذه الأمة صفد ولا قيد ولا غل ولا تجريد (٣٩) . ويتضح من لفظ هذا الأثر وعلى الصحابة بأنواع الظلم التي كانت عليها السجون لدى الأمم الأخرى في عصرهم وباختلاف معاملة المسجون في الشريعة عما كانت عليه لدى هذه الأمم . وفي ذلك يذكر السرخسي ، مما سبق نقله ، أن المحبوس لا يضرب ولا يقام ولا يؤاجر (٤٠) . والحاصل أنه لا يجوز تعذيب المسجون ولا إهانته ولا إرغامه على عمل لا يريده بأي وجه من الوجوه .

ومنعاً للفساد فإنه يجب إقامة سجون متنوعة للفصل بين فئات الرجناة . وقد نص الفقهاء على وجود اتخاذ سجن خاص بالنساء نفيًا للفتنة (٤١) . ويستنتج مما ذكرناه أنه كان هناك سجن خاص لعناة المجرمين هو المسمى « بسجن اللصوص (٤٢) » وآخر لأصحاب الزلات والمفوات . ويدل هذا التنوع لأماكن تنفيذ عقوبة السجن على اعتبار الفقه الإسلامي لظروف الجناة وشخصياتهم ، تجنباً للمساوئ التي تنشأ نتيجة اختلاط كبار المجرمين بالمبتدئين منهم بل بالمحبوسين التحقيق ممن لم تثبت عليهم الجرائم بعد . وعلى سبيل المقارنة فإن التفكير القانوني الآن يتجه إلى وجوب العمل على تصنيف فئات المسجونين تبعاً لظروف شخصياتهم وبيئاتهم لا على أساس جسامات جرائمهم ، حتى لا تتحول السجون إلى مدارس لتعليم الإجرام (٤٣) . غير أنه يلاحظ أن معيار تنوع السجون ، طبقاً لما أخذ به الفقه الإسلامي ، أوضح من نظيره القانوني وأعون على تحقيق الهدف ، وهو الحيلولة بين عتاة المجرمين والمبتدئين منهم . ومع ذلك فإن التفكير القانوني يتجه إلى سياسة تنوع السجون ، موافقاً للتفكير الفقهي في ذلك ، لتجنب الوضع الذي آلت إليه السجون بعد أن أصبحت عاملاً مساعداً على انتشار الجريمة .

ومما نص عليه الفقهاء أن على الإمام تأمين نفقة المحبوس وما يحتاج إليه من طعام وكساء ودواء ، بحيث يكون ذلك من مال المحبوس إن كان موسراً ومن بيت مال المسلمين إن كان معسراً . ويستحسن أبو يوسف إجراء النفقة على المحبوس من بيت المال مطلقاً ، موسراً كان أو معسراً (٤٤) .

ومن حق المسجون الخروج من سجنه مؤقتاً لضرورة أو حاجة . وفي ذلك نص الفقهاء على جواز خروجه للمخاصمة في دعوى عليه بدين أو غيره . وله أن يخرج من السجن للمعالجة إذا مرض مرضاً أضناه ولم يكن علاجه في السجن ممكناً ، لما فيه من تعريض نفسه للتهلكة هذا هو رأى محمد بن الحسن . وفي رأى ابو يوسف أنه لا حق للمسجون في الخروج للعلاج . والفتوى في المذهب الحنفي على قول محمد . ومن الحاجة الخروج بكفيل لتشجيع جنازة أصوله وفروعه لا غيرهم . وهذا هو المفتى به في المذهب الحنفي (٤٥)

وقد ناقش الفقهاء كذلك حق المسجون في زيارة أهله وأصدقائه وإخوانه ، ونصوا على أنه لا يمنع من ذلك حاجته إليهم في تسير أموره ومعرفة شئونه . وفي هذا الصدد يبين الفقهاء أن زوار المسجون « لا يمكنون من المكث عنده حتى يستأنس بهم (٤٦) » لأن الغرض هو عقوبته أو حمله على الوفاء بالدين ، فينبغي أن يستشعر ألم السجن .

أما دخول امرأته عليه واختلاؤه بها فلا يمنع من ذلك إذا سمحت الظروف لإدارة السجن بتوفير مثل هذه الخلوة ؛ ففي حاشية ابن عابدين نقلاً عن النهر أنه « إذا احتاج للجماع دخلت عليه زوجته أو أمته إن كان فيه (أى في السجن) موضع ستره (٤٧) » . وهذا بعينه هو ما يتجه إليه التفكير القانوني حديثاً ؛ فقد تبنت كل من السويد والنرويج إقامة ما يسمى « حجرات الحب » في سجونها ، كي يتمكن المسجون من الاختلاء بزوجته في عطلة نهاية الأسبوع . وقد لوحظ على هذه التجربة أن اضطراب المسجونين وتوترهم النفسي قد خفت حدته بعد تطبيقها (٤٨) .

وإذا كان الفقهاء لم ينصوا على طريقة الحبس وأسلوبه وما إذا كان فردياً أو جماعياً فإنه يمكن معرفة شيء عن ذلك من إشارة وردت في حاشية قلوبوي وعميرة ، وفيها أنه لا يقفل على المحبوس باب إلا إذا رأى الإمام في ذلك مصلحة (٤٩) ؛ إذ تدل هذه الإشارة على أن السجن الجماعي هو الأصل الذي لا يعدل عنه إلى السجن الانفرادي إلا إذا وجدت مصلحة ، كمنعه من الهرب أو لكف شره عن سائر المحبوسين أو ما إلى ذلك .

ومن جهة أخرى فقد سعى الفقهاء إلى تحقيق هدف الردع من هذه العقوبة ، ولذا منعوا المسجون من اتخاذ فرش موطأة أو ناعمة ، حتى لا ينتنى الهدف من حبسه ، وهو عقوبته أو حمله على الوفاء بالدين . وفي ذلك يقول ابن عابدين : « وصفته (أى الحبس) أن يكون بموضع ليس به فراش ولا وطاء ليضجر فيوفى . ومفاده أنه لو جيء له به منع منه » . والمراد بالفراش والوطاء في بعض التفسيرات « المهاد الوطى أى اللين السهل » ، فيمنع مما يدخل في باب التعميم والترفيه ، حتى لو جيء له به من بيته (٥٠) . ومقتضى ذلك

ألا يمنع المسجون للهمة احتياطاً من اتخاذ مثل هذا الفرش ، لأنه لم تثبت إدانته بعد ، ولا يعد سجنه عقوبة بل لاستظهار الحق .

وقد نص الفقهاء على منع سجن من لم تكتمل أهليته ، وهم الصبيان والمجانين ، لرفع المؤاخذه أو المسئولية الجنائية عنهم ، كما جاء في حديث النبي صلى الله عليه وسلم . ومع ذلك فإنه يجوز للقاضي أن يأمر بحبسهم تأديباً لهم وإصلاحاً لحالهم ؛ ففي شأن الصبي يقول ابن عابدين : « ولا يحبس الصبي إلا بطريق التأديب لئلا يتجاسر إلى مثله ، إذا باشر شيئاً من أسباب التعدى قصداً ، فلو خطأ فلا ، كذا في كفالة المبسوط . وفي المحيط للقاضي حبس الصبي التاجر تأديباً لا عقوبة . . فإن الصبي يؤدب لينتزر عن الأفعال الذميمة (٥١) » . والمجنون كذلك ليس أهلاً للعقوبة ، ويؤدب أيضاً بالحبس إن رأى القاضي المصلحة في حبسه . .

وإثباتاً للحق نقول إن سلامة « أسلوب التطبيق الجنائي » لعقوبة السجن ، رهن بتوفير أعلى درجة من الوعي - حال التنفيذ - بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها الأخلاقية في هذا المجال ، تلك الأحكام التي تهدف إلى إنزال « الردع البناء » الذي يفتح للسجين باب الأمل في التخلص من نزوعه إلى الجريمة ، فهذا المستوى من الوعي تتوارى العيوب ، وتختفي الأخطاء ، فينجو النص القانوني من « التظلم » ، ويسلم المنفذ المطبق من صيحات التشكيك والمعارضة .

الهوامش

(١) وردت الخطبة في صحيح البخارى كتاب الحج باب الخطبة أيام منى وفي كتاب الحدود باب ظهر المؤمن حمى إلا في حد أو حق . انظر صحيح البخارى ط . الشعب : ٢١٥/٢ . ١٩٨/٨ .

(٢) الخراج لأبي يوسف ص ١٨٠ .

(٣) الإسراء : ١٥ .

(٤) الزلزلة : ٧ ، ٨ .

(٥) الحجرات : ٩ .

(٦) إعلام الموقعين : ١١٥/٢ .

(٧) الشعراء : ٢٩ .

(٨) معين الحكام للطرابلسي ١٩٦ .

(٩) المحلى : ١١ / ١٣١ .

(١٠) أخرجه أبو داود ولم يضعفه والترمذى وحسنه والنسائى والحاكم وصححه ، وهو

وهو مروى عن بهز بن حكيم وله مشاهد من حديث أبي هريرة إعلاء السنن : ١٥ : ٢٩٢

(١١) الطرق الحكمية لابن القيم ص ١٠٠ .

(١٢) إعلاء السنن : ١٥ / ٢٩٣ .

(١٣) الخراج ص ١٧٨ وما بعدها .

(١٤) قارن ذلك بنهى عمر بن عبد العزيز ولاته أن يصفدوا أحد أئمن الجناة مما سبقت الإشارة

إليه في هذا البحث .

(١٥) السجون في النظام العقابى الحديث للدكتور غنام محمد غنام ط ١٩٨٥ بدون بيانات

ص ٣٠ .

(١٦) العربى ١١٨٤ ص ٣٣ .

(١٧) مبادئ علم الإجرام للدكتور رؤوف عبيد . ط ٣ . دار الفكر العربى ١١٨٤ ص ٣٣ .

(١٨) السابق ص ٤٠٨ .

(١٩) السابق ص ٤٠٠ وما بعدها .

(٢٠) تفسير ابن كثير ط الشعب ٩٤/٣ ، والمبسوط : ٨٨ / ٢٠ وأحكام القرآن

للجصاص ٤١٢/٢ .

(٢١) مبادئ علم الإجرام ص ٤٠٨ وما بعدها .

(٢٢) راجع تفسير المنار ٢٩٩/٦ ومنح الجليل ٥٤٥/٤ ، والتسهيل لعلوم التنزيل

لأبن جزى الكلبى الطبعة الأولى بمصر ١٣٥٥ هـ : ١ / ١٧٥ .

(٢٣) المحلى : ١١ / ١٣٣ .

(٢٤) السابق : ١١ / ١٤٠ .

- (٢٥) المحلى : ١٤١/١١ .
- (٢٦) المحلى : ١٧٢/٨ .
- (٢٧) النظام العقابي الإسلامى . . دراسة مقارنة ط ١٩٧٦ - دار الأنصار - ٥٠٨ .
- (٢٨) فتح القدير للكمال بن الهمام : ٣٥٠/٥ .
- (٢٩) راجع النظام العقابي الإسلامى للدكتور ابن المعاطى حافظ أبو الفتوح ص ٤٦٢ والمراجع التى أشار إليها .
- (٣٠) المبسوط : ٢٠ / ٨٩ : ٩٠ ، وانظر قليوبى وعميرة ٢٩٢/٢ .
- (٣١) الأحكام السلطانية للمواردى ص ٢٢٦ .
- (٣٢) السابق .
- (٣٣) الطرق الحكمية لابن القيم ص ٥٦ .
- (٣٤) السجون للدكتور . غنام محمد غنام ط . ١٠ ، ١٩٨٠ (أوفست) ص ٧٥ .
- (٣٥) مبادئ علم الإجرام للدكتور رؤوف عبيد ص ٣٠٨ .
- (٣٦) وذلك كسرقة أقل من نصاب فيغرم مثل المسروق انظر الأحكام السلطانية لأبى يعلى ص ٢٨١ .
- (٣٧) الأحكام السلطانية للمواردى ص ٢٣٦ والأحكام السلطانية لأبى يعلى الفرامس ٢٧٩ .
- (٣٨) المبسوط للسرخسى : ٩٠/٢٠ .
- (٣٩) السابق .
- (٤٠) انظر حاشية ابن عابدين : ٣٧٩/٥ .
- (٤١) حاشية ابن عابدين : ٣٧٩/٥ ، والفتاوى الهندية : ٤١٤/٣ .
- (٤٢) مبادئ علم الإجرام للدكتور رؤوف عبيد ص ٣٠٣ .
- (٤٣) الخراج ص ١٧٨ .
- (٤٤) معين الحكم للطرابلسى الحنفى ص ١٩٧ - ١٩٨ .
- (٤٥) حاشية ابن عابدين ٥٠ / ٣٧٧ ، ومعين الحكم ص ١٩٨ .
- (٤٦) راجع السجون فى النظام العقابي الحديث للدكتور غنام محمد غنام ط ١٩٨٥، ١٠ بالافست ص ٥٤ .
- (٤٧) حاشية قليوبى وعميرة : ٢٩٢/٢ .
- (٤٨) حاشية ابن عابدين : ٣٧٧/٥ .
- (٤٩) السابق : ٤٢٧/٥ .

